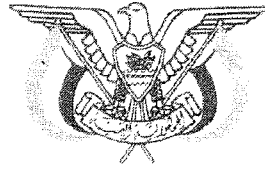


Yemen / Art. 5

باسم الرحمن الرحيم



التاريخ: / / م

المرجع

شراً السيد الرئيس

فما يعلن بتطبيق المادة الخامسة

كلمة الشكر لرئاسة المؤتمر. بالاضافة رسمياً :-
السيد / /
نور الدين

أمر الحكومة اليمنية ملتزمة باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد بحيث تم تدمير عدد 108000 لغم من المخزون من الألغام المضادة للأفراد في عام 2002 وفي عام 2007 تم تدمير 30000 لغم.

كما تم حتى عام 2010 انجاز أعمال المسح و التطهير للمساحات الملوثة بنسبة %84 من اجمالي المساحة الملوثة 933 كيلو متر مربع إلا أنه ظهر تحدي جديد للحكومة اليمنية في تلوث مساحات جديدة من الأراضي في ثلاث محافظات (صعدة وابين وصنعاء بإجمالي مساحة نحو 289 كيلو متر مربع في عامي 2011 و 2012 م وعلى أثر هذا التحدي تقدمت الحكومة اليمنية بطلب تمديد للفترة من فبراير 2015 حتى فبراير 2020 وتمت الموافقة على طلب التمديد في الاجتماع الثالث لدول الاطراف في مابوتو (موزمبيق) في يوليو 2014م. وما زالت الحكومة اليمنية ملتزمة ببنود قرار التمديد في تحديث بيانات خطة التمديد في بداية مايو 2015.

ومن الاجمالي العام للمساحات الملوثة (1112 كيلومتر مربع) قد تم مسح وتطهير 889 كيلو متر مربع ليتبقى نحو 322 كيلو متر مربع من المساحات الملوثة.

ونتيجة للاحداث الجارية في اليمن فانه بحسب تقارير المنظمات الغير حكومية يقدر عدد المحافظات 13 محافظة من اجمالي 22 محافظة قد تأثرت بمخلفات الحروب بمختلف انواعها ومن ضمنها القنابل العنقودية التي لم تنفجر (بحسب تقارير المنظمات الدولية) مما يعني ضرورة تنفيذ عملية المسح الغير فني في تلك المحافظات لاجل معرفة حجم المشكلة التي تواجهها اليمن والحد من وقوع ضحايا تلك الالغام ومخلفات الحروب التي تزايدت في الآونة الاخير في تلك المناطق الملوثة حديثاً.

وبشأن قرارات الاجتماع الثالث عشر المتعلقة بزراعة الغام مضادة للأفراد في عام 2011 والمتضمنة (تنفيذ المسح الاولي والفني والتطهير للمناطق الملوثة في بني جرموز وكذا إجراء التحقيقات اللازمة مع المتسببين في زراعتها وتنفيذ اعمال التوعية من مخاطر الالغام ومساعدة ضحايا الالغام) فان الحكومة اليمنية قد تقدمت بتقارير حول الاجراءات المتخذة إزاء تلك القرارات

إلا أنه نتيجة للمتغيرات السياسية التي طرأت على اليمن في عام 2014 , فقد توقفت تلك الاجراءات بشكل مؤقت حتى تستقر الأوضاع العامة في اليمن وسوف نوافيكم بالتقارير اللازمة أولا بأول.

ونتيجة لما ذكر اعلاه, فان اليمن تدعو دول الاطراف والمجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم لتمكين اليمن من الوفاء بالتزاماتها تجاه الاتفاقية وفي الوقت المحدد في خطة التمديد (فبراير 2020) حيث أن اليمن عانت من نقص حاد في الدعم الدولي خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

وأخير شكر رئاسة المجتمع الدولي والاطراف والدول الداعمة على دعمها من أجل تمكين اليمن من التخلص من خطر الالغام.